



التقرير الختامي

للندوة القومية التفاعلية حول:

" تأثيرات تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على القطاع غير المنظم في الدول العربية "

الأربعاء، 28 أكتوبر / تشرين الأول 2020

تقديم

- في سياق الجهود المتواصلة للتعامل مع تأثيرات تداعيات جائحة فيروس كورونا على قطاع العمل، ومعالجة التوترات في أسواق العمل العربية، عقدت المنظمة هذه الندوة القومية التفاعلية عبر تطبيق " زووم " بمشاركة (87) مشارك يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية، فضلاً عن عدد من ممثلي المنظمات العربية والإقليمية والدولية ذات الصلة والخبراء المتخصصين، لتتناول بالبحث والتحليل تداعيات هذه الجائحة على قطاع حيوي وهام في الاقتصادات العربية وهو القطاع غير المنظم، الذي يعتبر من أكثر القطاعات تضرراً، نظراً لحجمه الكبير والذي يعمل تحت مظلته نحو 65% من العمالة في الدول العربية، حيث تم التركيز على رصد وتحليل التأثيرات المرتبطة بتطورات الجائحة ومدى تأثيرها على هذا القطاع من ناحية، والعلاقات الديناميكية المرنة التي تربط أطراف الإنتاج الثلاثة وصناع السياسات ومتخذي القرار من ناحية أخرى، للوصول إلى تقديم حلول تساعد الدول العربية على مواجهة الأضرار الناجمة عن هذه الازمة العاتية.

سير اعمال الندوة: -

افتتحت أعمال الندوة، في تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الأربعاء الموافق 28 أكتوبر/ تشرين الأول 2020، بكلمة افتتاحية لمعالي السيد/ فايز على المطيري – المدير العام لمنظمة العمل العربية، ألقاها نيابة عنه السيد / مصطفى عبد الستار – المشرف على إدارة التنمية البشرية والتشغيل، أستهلها بالترحيب بالسادة المشاركين والحضور، وأشار إلى أن هذه الندوة تعقدها المنظمة، ضمن سلسلة أنشطة وفعاليات تم برمجتها وتنفيذها المنظمة من منطلق مسؤولياتها القومية ورؤيتها للمتغيرات المتسارعة لأزمة جائحة كورونا وما خلفته من آثار شديدة الوطأة على قطاع العمل في الدول العربية، بصفة عامة وعلى القطاع غير المنظم بصفة خاصة.

- كما أشار معاليه في كلمته إلى أهمية هذا النشاط الحيوي الذي يمس جانباً هاماً

وقطاعاً كبيراً من قطاعات العمل المؤثرة في الاقتصادات الوطنية لاسيما في هذه المرحلة الفاصلة، التي تستدعي بذل المزيد من الجهود المشتركة وتوجيهها للمساهمة في الخروج من هذه الأزمة العاتية بأقل الأضرار الممكنة، مع الحفاظ على ركائز الاقتصادات الوطنية بكل أركانها الاستثمارية العامة والخاصة، وفي كل القطاعات الإنتاجية والخدمية ، ودعم ومساندة القطاعات المتضررة ، ومنها القطاع غير المنظم ، الذي يعتبر من أكثر القطاعات تضرراً.

- وأعرب معاليه عن تمنياته أن يساعد هذا النشاط في هذه المرحلة الدول العربية في مواجهة تداعيات أزمة كورونا على القطاع غير المنظم، من خلال الوصول إلى تصورات ومقترحات لعدد من الحلول للتقليل من الآثار السلبية للأزمة والخروج بتوصيات استشرافية لبناء سياسات اقتصادية واجتماعية جديدة، يتم بلورتها ل طرح حلول متطورة على المدى البعيد، تأخذ في الاعتبار معالجة أوجه القصور والضعف المؤسسي الذي كشفته بوضوح جائحة كورونا على هذا القطاع، والذي آن الأوان لمعالجتها وتطويرها لتتناسب والمرحلة الحالية المستقبلية، والعمل على الجوانب الإيجابية، والسعي لتحويلها إلى فرصة كبيرة لجذب ودمج عدد كبير من المنشآت والعاملين في القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم.
- وفي ختام كلمته تمنى معاليه لهذه الندوة كل التوفيق والنجاح لتعميم الاستفادة والخروج بتوصيات تمكن الدول العربية من مواجهة تأثير تداعيات كورونا حتى التعافي منها بإذن الله.

محاور الندوة

تناول السادة خبراء الندوة بالعرض والتحليل لثلاث محاور رئيسية وهي كالتالي: -

المحور الأول بعنوان : " تداعيات جائحة أزمة كورونا على القطاع غير المنظم

بشكل عام " مع عرض لتجربة جمهورية مصر العربية في هذا المجال.

وقدمه الأستاذ الدكتور / نيازي مصطفى – أستاذ القانون بجامعة القاهرة / جمهورية مصر العربية ، الخبير العربي في مجال التنمية البشرية والتشغيل، والذي تناول فيه بالعرض والتحليل ، تأثيرات أزمة جائحة كورونا على القطاع غير المنظم في الدول العربية عموماً ومدى الانعكاسات السلبية للأزمة على هذا القطاع نتيجة الإجراءات الاحترازية وسياسة التباعد الاجتماعي والضعف المؤسسي في بعض الدول في تعاملها مع القطاع غير المنظم أثناء الجائحة، وتناول بالشرح والتفصيل تجربة جمهورية مصر العربية في هذا المجال، وأسستعرض عدد من القوانين التي تسعى من خلالها جمهورية مصر العربية لدمج هذا القطاع ضمن القطاع المنظم.

المحور الثاني بعنوان : " دور أطراف الإنتاج الثلاثة في دمج القطاع غير المنظم ضمن القطاع المنظم "

وقدمه الأستاذ الدكتور / أحمد فياض الشوابكه – أستاذ علم الاجتماع، بالمملكة الأردنية الهاشمية، والخبير العربي في مجال التنمية البشرية والتشغيل، والذي تناول فيه عدد من الموضوعات الهامة المرتبطة بالقطاع غير المنظم من تعريفه والفئات المشمولة به وأهميته وتأثيره في الاقتصادات الوطنية والآثار المترتبة على نموه وانتشاره ومدى تأثيره بتداعيات الجائحة، ثم تناول بالتحليل التفصيلي دور كل طرف من أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية في عملية دمج هذا القطاع الى القطاع المنظم واهمية هذا الدمج للاقتصادات الوطنية العربية.

المحور الثالث بعنوان : " أثر جائحة فيروس كورونا المستجد على القطاع غير المنظم في أسواق العمل الخليجية " – مع عرض لتجربة سلطنة عمان في هذا المجال.

وقدمه الأستاذ / سالم بن نصير الحضرمي – مدير عام التخطيط والتطوير – وزارة العمل – سلطنة عمان، والذي تناول في هذا المحور عرض تحليلي لأوضاع القطاع غير المنظم في أسواق العمل الخليجية قبل الجائحة وبعد الجائحة، والآثار المترتبة على هذا

القطاع نتيجة جائحة كورونا، وعرج على أكثر الفئات تضرراً في هذا القطاع والمتغيرات الدولية المتسارعة المؤثرة عليه وتأثير الجائحة في تغيير أنماط العمل، ومجمل إشكاليات هذا القطاع، كما تناول بالتحليل تجربة سلطنة عمان في هذا المجال.

التوصيات: - تم التوصل إلى عدد من التوصيات على النحو التالي: -

1- الدعوة إلى إنشاء قواعد بيانات خاصة بالقطاع غير المنظم وخصائصه وأماكن تواجد أنشطته، وتحديث هذه البيانات بشكل دوري للاستفادة منها والاعتماد عليها عند صياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية والتنموية ولإضفاء الصفة العملية والواقعية والدقة على هذه السياسات.

2- تطبيق المنهجيات المتبعة دولياً وطرق القياس المعتمدة عالمياً عند التعامل مع هذا القطاع ودراسته واحتساب حجمه وقياس مؤشراتته ومساهماته في الاقتصادات الوطنية والنواتج المحلية وبشكل دوري ومستمر.

3- وضع أطر وطنية تتضمن أسس المتابعة والتقييم وآليات الحد من تمدد القطاع غير المنظم وانتشاره والتدابير الوطنية لمنع دخول أعداد إضافية إلى ميادين العمل في هذا القطاع.

4- دعم وتعزيز مشاركة أصحاب العمل والعمال في التشاور والتفاوض والحوار الفعال مع الحكومات والشركاء الاجتماعيين الآخرين عند صياغة البرامج والسياسات الخاصة بالقطاع غير المنظم، وتحديد دور ومسؤوليات الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة وأسس التشبيك والتنسيق فيما بينها، وبالتالي تقوية شعور الملكية لهذه السياسات من قبل كل طرف.

5- ضرورة توفير مقومات وحوافز للانتقال الفعلي إلى القطاع المنظم، بما في ذلك تحسين سبل الوصول إلى خدمات الأعمال والتمويل والبنية التحتية والأسواق والتكنولوجيا وبرامج التدريب والمهارات، إضافة إلى ترويج مزايا الانتقال، وبمشاركة جميع أطراف الإنتاج.

6- إعادة النظر في البيئة القانونية والتشريعية والإدارية وإضفاء المرونة عليها والعمل على إرساء إطار تشريعي مناسب يساعد على إجراء عملية تقييم وتشخيص

- للظروف المرتبطة بالسمة غير المنتظمة وما يحكمها وذلك بهدف تعميم وتطوير وتنفيذ القوانين واللوائح الهادفة إلى تسهيل عملية الانتقال إلى الاقتصاد المنظم.
- 7- الإقرار بأهمية الحفاظ على فرص العمل والوحدات الاقتصادية القائمة لتوفير دخل آمن واستقرار وظيفي وعمل لائق في أثناء عملية الانتقال إلى القطاع المنظم، بما في ذلك الاعتراف بملكية هذه الوحدات والعاملين فيها.
- 8- دعوة منظمات العمال لإصلاح الأنظمة واللوائح الداخلية وتحقيق المزيد من الديمقراطية النقابية لتوسيع مظلة العمل النقابي واستقطاب فئات جديدة للاستفادة من الخدمات النقابية والاتفاقيات الاجتماعية.
- 9- دعوة منظمات أصحاب الأعمال لتقديم الدعم والتشجيع للمشروعات الصغرى والصغيرة من خلال الاعتماد عليها في سلاسل الإنتاج والقيمة المضافة.
- 10- الدعوة لاعتماد أروحيات للحماية الاجتماعية الوطنية بما يحمي العمال من تحديات الفقر ويمكنهم من الحصول على حد أدنى من الخدمات الصحية والتدريبية والاجتماعية ويسهل انتقالهم إلى الصفة المنتظمة، وان يتم مراعاة احتياجاتهم وظروفهم نتيجة الآثار السلبية التي خلفتها أزمة كورونا.